فاجاب بقوله الذي يظهر حيث عد وا كلا القريتين الواحدة بالنسبة الى المجاورة عزائهما في السفر
اشتع تعددها والاجاز وبدل لذلك قولهم في توجيه تعدد الجمعة في بغداد انها كانت قرى تتم
اتصلت ولا فرق حيث اتصلت الاتصال الذي ذكروه بين ان يتميز كل منهما باسم اولا ولا بين ان
تخرج بين بعض جوانبهما فضاء ولا وسئل نفع الله به ذكروا ان اهل البلد الذين لا تنعقد بهم اقامة الجمعة
بلدهم اذا سمعوا النداء بلزمهم الجمعة فان كانت في وهدة او قلة حيل وقد يتعذر معه ذلك فان سمعت
لزمتهم الجمعة والا فلا هل يشمل ذلك ما لو كانت الوهدة بينها وبين وجه الارض نوعا او اكثر او لا
فاجاب بقوله ظاهر كلامهم يشمل ذلك ويدل له قولهم اضابط على بعد الدار السعي قبل
الفوت اذ قولهم قبل الوقت يشمل ما قبل الفجر وقولهم يجب السعي على من سمع النداء اذ ظاهره انه لو كان احدهم
بطي المشي ولا كلفة ان يصل للجمعة الا الان سا فمن يوم الخميس وجب عليه السعي من حينئذ
ولا يستبعد ذلك لان الصوت انما تقف عنده سائر اعذار الجمعة والجماعة ومن هذا يظهر ان قولهم
سائر اعذار الجماعة تعذر الجمعة الاحوال الريح العاصفة بالليل محمول على غير هذه الصورة فانه حينئذ
وجوب السعي للاسعى بل يتعين ان يكون الريح العاصفة بالليل عذرا في حقه ثم الظاهر ان ذلك الوهدة
التي تخفت الارض ان كانت في سرب نازل على الاستواء اعتبرناها على راسه اوسع الخراف اعتبرناها
على راسه اوسع الخراف اعتبرناها على وجه الارض المستاحت لها لا على راس السرب وسئل
رضي الله عنه عما قطنه والولد في اقامة الجمعة ان تكون في محل لا يجوز القصر فيه فهل اذا اقامها من
دورهم خارج السور وبكلوا احد ممن دار داخل السور الكون في قصد لم يقصر حتى يخرج من السور
ثم يحاوز العمران الذي وراءه لان السور لا عبرة به في حقه وانما العمران الذي خارجه كله بالنسبة اليه
دار اقامة منه وسئل رضي الله عنه عما صورته قبض الخطيب حرف المنبر المعوج ونحو فهل تبطل
خطبته فاجاب بقوله ان وضع يده عليه من غير قبض لم يؤثر كما لو جعلها على جمل
متصل بكلب وان وضعها مع قبض فان كان صغيرا بحيث يخرجه فتبطل خطبته كما لو قبض
جبلا متصلا بسفينة صغيرة فيها الجنس وان كان كبيرا بحيث لا يخرجه فلا يؤثر كما لو سيئة
الكبير ولا فرق في النجاسة التي عليه بين خرق الطيور وغيرها لان حمل ما فيها خارقها لا
يعفى عنه في الصلاة كما انه كلام بعض المتاخرين تبعا لبعض المتقدمين وان عفي عن الوقوف
والصلاة عليه والفرق بينهما لائح لكن اعتمد بعض شيوخنا العفو عنه في الثوب والبدن والمكان
وهو حسن لو ساعد عليه نقل وسئل فسح الله في مدته ما صورته يسلم الامام في الوقت والماموم

والماموم خارجه فهل تصح جمعته او لا وما الفرق بينه وبين ما لو بانوا محدثين فاجاب
بقوله مقتضى كلامهم يأتي بعدم صحة جمعة الامام في المسألة الاولى وعليه ففارق ما ذكرناه
صورة الجمعة وقعت في الوقت فصحت من الامام رعاية لذلك وبان المحدث قد يصح منه الصلاة
كفاقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت فانه لا تتصور صحتها وبان امام الجمعة في الامام
فتاخرها منصرفه بخلاف تبين حدثهم فانه لاجله لفقه ومقتضى هذا الاخير لو حصل منه
تقصير بالتاخير صحت جمعته واعتمد بعضهم في شرح الروض وقال انه الاوجه وفيه وقفة
بل الاوجه ما اقتضاه العرفان الاولان من عدم صحتها منه مطلقا الان اعتنا الشارع بالوقت
اكثر منه بالعدد ولذا اختلف قول الشافعي رضي الله عنه في العدد في مسالة الاقتضاض ولم
يختلف في الوقت وسئل فسح الله في مدته قالوا في غسل الجمعة يكره تركه مع انه لم يرد فيه نهي مخصوص
فما سبب ذلك فاجاب بقوله علموا الكراهة بما كان يكثر الاخبار الصحيحة
الحاثة عليه ومنه يوخذ ان كل ما كان كذلك بان ورد فيه اخبار صحيحة كثيرة يطلب بكره
تركه ويلحق بذلك ما اختلف في وجوبه او حرمته فيكون تركه او فعله بالاولى ويصير باكد طلبه
او الاختلاف في وجوبه او حرمته عرفة التهي المخصوص واذا تاملت ما قرر ته هنا علمت ان قول
شرح المهذب يكره ترك شيء من سنن الصلاة تنزيها حمله على السنن المتاكدة او المختلف في وجوبها
كالسورة والتشهد الاول والصلاة على الال في التشهد الاخير والا فاطلاقه الكراهة لا يتمشى
على اصطلاحه كغيره من المتاخرين في المكروه من كونه مغايرا لخلاف الاولى وسئل
رضي الله عنه عن قولهم يشترط في خليفة الجمعة ان يكون منديا بالامام قبل حدثه هل يشمل المتشفل
وغيره فاجاب بقوله لا بد من اقتدائه به قبل حدثه والا لادى الى افتتاح جمعة بعد
انعقاد اخرى او الى جعلها ظهرا قبل فوت الجمعة ولا يرد المسبوق لانه تابع لا منشئ قال شيخنا
في شرح البهجة نعم لو كان غير المعتدي لا يلزمه الجمعة ويقدم نائبا غيره فلا يخفى جواز انتهى
والنظر فيه مجال اذ قضيته اطلاقا فهم نازع فيه وسئل نفع الله به عمن سافر يوم
الجمعة من بلده قبل الفجر الى بلد بينها وبينها خمسة ميل بالقل وينشا العود منها بعد الجمعة او يوم
السبت فهل تلزمه الجمعة في ذلك البلد مع سماعه النداء او لا فاجاب بقوله مقتضى
كلامهم في باب السفر انها لا تلزمه لقولهم لا ينقطع سفره بوصول مقصده الا ان نوى الاقامة
مطلقا او فوق اربعة ايام ويحتمل خلافه لانها اذا لزمت من في بلد اخرى بسماع النداء فهذا اولى وقولهم

٢ نصفا سقط